العلاقات مع اليونان والقضية القبرصية

لَعَلَّ أقوى عناصر الاستمرار في علاقات تركيا الخارجية بعد انتهاء النظام الدولي القائم على قطبين اثنين هو في العلاقات مع اليونان وفي الموقف من المسألة القبرصية[1]. وإذا حصل أي تغيير فقد شكّل مزيداً من التشدد التركي في هذا الجانب من سياسة تركيا الخارجية. فالعلاقات الثنائية وقبرص، كلتاهما، ما لبثتا أن تحولتا إلى نزاعين مزمنين منطويين على احتمال نسف الوضع الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط إذا لم تتم معالجتهما وإدارتهما بشكل صحيح. لم تبد تركيا ولا اليونان، أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، قادرة على أن تفضي إلى تسوية دائمة. فما حصل هو العكس، إذ بات الموقف التركي، فيما يخص قبرص، أكثر تشدداً، مما لا يبشر بأي تقارب على صعيد العلاقات الأخرى مع اليونان. يستمر الطرفان في اعتماد مواقف جازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالآخر، مواقف لا تخلو، أحياناً، من أصداء طبول الحرب. غير أن من المؤكد أن ليس ثمَّة أية نوايا تركية بالتصعيد غير المحدود، كما لا توجد أية سياسة يونانية هادفة إلى إحداث خلل في التوازن الهش القائم (على أرجل من قصب) في حوض بحر إيجة. ومع ذلك، فإن الحرب بين تركيا واليونان، رغم ضآلة احتمالاتها، قد تندلع في أي وقت.

الخلفية: التاريخ والحالة النفسية

يَتَعَذَّرُ فهم علاقات تركيا مع اليونان بعمق ما لم يتم أخذ التراث التاريخي بعين الاعتبار[2]. يجري، في اليونان كما في تركيا، تصوير العلاقة بين البلدين مثقلة بركام ثقيل من التجارب التاريخية المؤلمة التي تمس طابع هويتيهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق[3].

تحرصُ اليونان الحديثة على إسناد هويتها القومية بالماضي الهليني والبيزنطي في آسيا الصغرى الذي وصل إلى نهايته شبه الكاملة مع الاجتياح التركي (العثماني) للأناضول، والنضال المُظَفَّر ضد النير العثماني الذي يتقاطع، من وجهة النظر التركية، مع تعجيل عملية انهيار الإمبراطورية العثمانية. والجمهورية التركية مدينة بوجودها، بين أسباب أُخرى، لحرب استقلال كانت فيها قوات الاحتلال اليونانية في الأناضول الغربي والأوسط هي العدو الرئيسي. وما يشكِّل بالنسبة إلى الأتراك ميلاد دولتهم هو «الكارثة الأناضولية» والنهاية الأخيرة لنوع من أنواع الإيديولوجية الإمبريالية الجديدة، التي عرفت باسم (فكرة ميغالي) megali idea، برأي اليونانيين. وهكذا، فإن كلاً من الدولتين الحديثتين تربط علة وجودها بالذات بأحداث كانت كارثية ومدمرة بالنسبة إلى الأخرى.

مارَسَ هذا التصور للتاريخ الذاتي والتاريخ العام، جنباً إلى جنب مع فهم هويتين قوميتين مختلفتين، تأثيراً قوياً على العلاقة الراهنة. ولا يلبث هذا الموضع أن يتعزز، عادة، على جانبي المعادلة كليهما، من خلال سلسلة «أدوات التدجين والتأهيل» مثل المدارس ووسائل الإعلام والأوساط الجامعية البحثية. و«ما يجعل السعي إلى التخفيف من حدة التصورات المتبادلة للماضي أكثر صعوبة هو أن هذه التصورات تجري تغذيتها، بصورة متواصلة، بسيل من الأحداث والأزمات والمجابهات والتهديدات الحربية، إلخ... الحالية[4]». وبالتالي، فإن العلاقات التركية ـ اليونانية، لا تتسم بالثقة المتبادلة ومحاولات

التعاون، بمقدار ما هي مطبوعة بالانعدام المتبادل للثقة وبسلوك سياسي قائم على الردع والتحدي.

يَسْهُلُ استحضار صورة الآخر بوصفه العدو اللدود في أثناء التوترات الثنائية. يمكن حشد الجمهور أو الشارع حول شعار الدفاع عن المصالح القومية والوحدة الوطنية في النزاعات التي تنشأ مع الخصم القابع وراء بحر إيجة. يمكن لمحاولات المساومة أن تتعرض للإدانة والشجب بوصفها خيانة للقضية القومية. تلك هي الخلفية السياسية ـ النفسية الجامعة بين الأحداث التاريخية والتصورات الجماعية، التي أوجدها الوعي والتراث المنحازين، والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار لدى الإقدام على بذل أي جهد في سبيل فهم سياسة تركيا تُجاه اليونان وردود فعل اليونان على تلك السياسة.

من شأن اختزال العلاقات التركية ـ اليونانية إلى انعدام متبادل للثقة وصور مشوهة قابلة للإصلاح عبر إعادة رسم خرائط جماعية ذهنية، أن يكون تبسيطاً مبالغاً به. مهما يكن الأمر ذا أهمية كبيرة، فإن هناك سلسلة طويلة من المصالح السياسية والأمنية الخطيرة ذات العلاقة بالموقع الجغرافي الخاص للبلدين الجارين المشاطئين لبحر إيجة فضلاً عن الموقع الاستراتيجي والتركيب العرقي (الإثني) اللذين يميزان قبرص.

ما إن يتوقف طرفا النزاع، أي نزاع، عن اعتبار الأطراف الثالثة أطرافاً محايدة مستعدة لتقديم النصائح المفيدة أو للقيام بالوساطة الفعالة، حتى يبدأ التدخل والدعم الآتيين من الخارج بإفراز المشكلات، كما تؤكد تجربة التدخل من جانب أمريكا والاتحاد الأوروبي في الشؤون التركية ـ اليونانية. فعضوية كل من اليونان وتركيا في الناتو، والعلاقة العسكرية القوية للبلدين كليهما مع الولايات المتحدة، أثبتتا أن قيمتهما محدودة فقط، وملتبسة أحياناً، على صعيد إيجاد أي حل للنزاعات الثنائية كما كانت الروابط القوية للبلدين كليهما مع الاتحاد الأوروبي[5]. ومهما يكن، فإن أنقرة وأثينا ظلّتا دائبتين على السعي

لكسب تفهم الغرب وتأييده لقضية كل منهما ضد الخصم. «إن التأثير الغربي على العلاقات الثنائية لليونان وتركيا واضحة، كما أن بروز العوامل الخارجية المشكِّلة للسياسات الداخلية والخارجية لدى البلدين متشابه، إن لم يكن متطابقاً»[6].

طلبت الدولتان، وتلقّتا، من التحالف كميات ذات شأن من المساعدات العسكرية والأسلحة التي ما زالت تتدفق. والجزء الأكبر من هذه المواد التي ظُنت، مثالياً، أنها ستؤدي إلى تحسين قدرة البلدين على المساهمة في الدفاع الغربي، استُخدمت أيضاً للتسلح ضد التهديد العسكري المتصوَّر الصادر عن الجانب الآخر من بحر إيجة، وهو شعور يتجلّىٰ بقدر أكبر في اليونان منه في تركيا. لا يمكن تفسير برنامج التسلح اليوناني منطقياً إلاّ على أنه ضمان عسكري ضد التهديد التركي. أما ترسانة الأسلحة التركية الكبيرة فليست موجهة إلى اليونان بصورة مباشرة. غير أن سمات معينة من برنامج تركيا، مثل حيازة القدرة على التزويد بالوقود في الجو وأجهزة الإنذار والتحكم المحمولة جواً (الأواكس AWACS) على طائرات التجسس، يمكن اعتبارها محاولة للتخلي عن الموقف الدفاعي الخالص، واكتساب قدرة محدودة على الاستعراض الاستراتيجي للقوة. ومن شأن مثل هذا التطور، إذا ما أضيف إلى نزوع تركيا لتوفير السند العسكري لنشاطاته على صعيد السياسة الخارجية، أن يتمخض عن قَدْر قابل للفهم من القلق اليوناني فيما يخص الوضع في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط.

السياسة التركية إزاء قضايا خلافية في العلاقات مع اليونان

تتركَّز الخلافات التركية ـ اليونانية والسياسية التركية إزاء اليونان على شؤون بحر إيجة والطرق الممكنة لحل النزاعات القائمة[7]. وهذه الخلافات التي لم تكن إلاّ جمراً تحت الرماد منذ عقد الخمسينيات ما لبثت أن التهبت وتفاقمت جراء الغزو التركي لقبرص الشمالية في سنة 1974م. فمنذ ذلك

التاريخ، على الأقل، باتت اليونان مقتنعة بنوايا تركيا التوسعية تُجاه مجمل بحر إيجة ومنطقة شرق المتوسط، في حين ترى أنقرة أن تطور النزاع لم ينشأ إلاّ عن محاولة يونانية لمحاصرة تركيا داخل «بحيرة يونانية» وصولاً إلى إلحاق ضرر كبير بقدرتها الإقليمية على المناورة.

سرعان ما أصبحت المشكلة القبرصية، جنباً إلى جنب مع وجود جاليتين قوميتين ـ جالية يونانية صغيرة في استانبول، حيث البطريركية المسكونية المهمة للكنيسة الأرثوذكسية، وجالية مسلمة أكبر (وما زالت تنمو) في تراقيا، تعتبر الأكثرية نفسها تركية (بصرف النظر عن الأصل العرقي التركي أو البوماكي أو الرومي) ـ سمتين أخريين من سمات النزاع التركي ـ اليوناني البارزة. وهذه القضايا، جميعها، تنطوي على مشكلات عرقية وسياسية وحقوقية، وهي مترابطة ترابطاً وثيقاً، غير أنها تتكشف عن سمات وآليات متمايزة بوضوح[8]. تبقى السياسة التركية مع اليونان دائمة المحافظة على الصورة الإجمالية للقضايا. غير أن ذلك لا يمنع الحكومات التركية من وضع سياسات خاصة لكل من هذه القضايا.

تبقى السياسة التركية تُجاه اليونان محكومة، بصورة طاغية، باستهداف الحفاظ على «التوازن الأساسي الذي فرضته معاهدة لوزان بين الدولتين»، كما تفهمها أنقرة[9]. يتجلّى هذا التوازن، برأي تركيا، في اعتزام المعاهدة «منح مناطق حقوق بحرية محدودة للدولتين المشاطئتين وترك الأجزاء الباقية من بحر إيجة لصالح تركيا واليونان المشترك»[10]. ترفض تركيا أي ادعاء يوناني بالسيادة على بحر إيجة كله، مهما كان الشكل أو «القناع» الذي يمكن لهذه السيادة أن تتخذه. لا تريد تركيا أن تبقى خطوط اتصالاتها البحرية بين الأجزاء الشمالية (مرمرة) والغربية (إيجة) وبين الأجزاء الجنوبية (البحر الأبيض المتوسط) من البلاد مفصولة بأراض يونانية. أضف إلى ذلك أن تركيا تطالب، بوصفها دولة مشاطئة، بحصة مكافئة من بحر إيجة. ليست هذه أساساً إلاّ صورة سياسية

للوضع، وقد ظلّت تركيا تلح على ضرورة التوصل إلى حل سياسي لجملة الخلافات الثنائية عبر المفاوضات بين الطرفين.

بنظر السلطات اليونانية، مهما كانت لونيتها السياسية، يكاد هذا الادعاء التركي يصل إلى مستوى إنكار التواصل الجغرافي لليونان في بحر إيجة، لأن البلاد هنا مؤلفة من مئات الجزر المبعثرة التي يقع عدد كبير منها على مسافة قريبة من الساحل التركي. وأي نقاش مع تركيا لقضايا تتعلق بوحدة اليونان الإقليمية غير وارد بالنسبة إلى أي سياسي في أثينا. وبالتالي، فإن اليونانيين يرون أشكال الشجار مع تركيا مشكلات حقوقية ذات علاقة بالتفسير الصحيح للنصوص القانونية الدولية التي تنظم بحر إيجة في المقام الأول. وإذا كانت ثمَّة أية خلافات على الإطلاق، وهو أمر تنكره الحكومات اليونانية باضطراد، بالاستثناء الوحيد المتمثل برسم حدود الجرف القاري، فإن الواجب يقضي بتسويتها عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

تتركّز الخلافات الرئيسة على الجرف القاري واقتسامه بين البلدين، وعلى رسم حدود المياه الإقليمية اليونانية. ترى تركيا استحالة تطبيق المعاهدات أو المواثيق الدولية المتعلقة برسم حدود الجرف القاري[11]، ولم تصبح طرفاً من الأطراف الموقِّعة على هذه المواثيق وتطالب باقتسام تفاوضي لجرف بحر إيجة بين البلدين، مؤهل لأن يعطيها جزءاً كبيراً من هذا الجرف. وعلى الرغم من أن اليونان قبلت بمبدأ التفاوض حول المسألة في السبعينيات، فإنها ما لبثت، فيما بعد، أن غيرت موقفها، وباتت الآن تفضّل حلاً يصدر عن محكمة العدل الدولية[12].

ثمَّة مسألة أُخرى وثيقة الارتباط بمشكلة الجرف القاري ألا وهي مسألة رسم حدود مياه اليونان الإقليمية التي هي الآن بعمق ستة أميال بحرية. غير أن اليونان أعلنت، لدى تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لسنة 1982م، أنها صاحبة حق في توسيع مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحرياً،

على الرغم من أنها ستعزف، مؤقتاً، عن ممارسة هذا الحق. أما تركيا فترى الأمر مستحيلاً يتعذر القبول به، لأن من شأن مثل هذا التحرك أن يقلب بحر إيجة إلى بحيرة يونانية وأن يفرض قيوداً بالغة القسوة على قدرة تركيا على صعيد المناورة البحرية عبر اختزال مساحة عرض البحر من نسبة الـ49 بالمئة الحالية إلى 19,7 بالمئة فقط ويقطع فعلياً، في بعض النقاط، مساحة عرض البحر بحلقات مترابطة من المياه الإقليمية المحيطة بالجزر اليونانية[13](*).

بعد تصديق معاهدة سنة 1982م، في البرلمان اليوناني في الحادي والثلاثين من شهر أيار/ مايو سنة 1995م، اتخذ المجلس القومي التركي الكبير (البرلمان التركي)، في الثامن من حزيران/ يونيو، قراراً عبّر فيه عن الأمل في أن تمتنع الحكومة اليونانية عن توسيع المياه الإقليمية، ولكنه «أعطى حكومة الجمهورية التركية جميع السلطات الضرورية، بما فيها التدابير العسكرية، لحماية مصالح تركيا الحيوية، والدفاع عنها في حال حصول مثل هذا التوسيع»[14]. لقد كان هذا أقوى أشكال التعبير، حتى الآن، عن اعتزام تركيا المتكرر لخوض الحرب ضد اليونان في حال قيام الأخيرة بتوسيع مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحرياً. وكان أيضاً التهديد الأول والوحيد بين اثنتين من الدول المنضوية تحت لواء الناتو.

أما القضايا الأُخرى التابعة لهذه النزاعات الجوهرية ولكنها ليست أقل صعوبة، فهي تلك المتعلقة بمسائل بحر إيجة وتشكّل موضوعات خلافات خطيرة بين تركيا واليونان[15]. فتركيا ترفض، بالاستناد إلى ذرائع حقوقية، التسليم بمجال اليونان الجوي البالغ عشرة أميال بحرية حول أراضيها، كما أن

(*) تزعم تركيا أنها ليست الدولة الوحيدة المرشحة للاعتراض على مثل هذا التحرك اليوناني. فجميع دول حوض البحر الأسود والدانوب التي تمر طرق مواصلاتها البحرية الرئيسية عبر بحر إيجة بعد اختراق المضائق التركية تشاطر تركيا موقفها حسب زعم الأخيرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الطائرات العسكرية التركية تقوم على الدوام بخرق المجال الجوي إلى مسافة ستة أميال بحرية، وهي المسافة التي تقبل بها تركيا، مستفزة سلسلة متصلة من الاحتجاجات اليونانية على الانتهاكات التركية[16](*). غالباً ما تترافق هذه الحوادث باشتباكات جوية بين المقاتلات النفاثة التركية واليونانية، تكون على الدوام منطوية على خطر إمكانية تفجُّر صدام عسكري، لأن الطائرات كثيراً ما تكون مزوَّدة بأسلحة فتّاكة.

تنشأ المشكلة نفسها من رفض تركيا لقيام اليونان بإدارة مركز أثينا لإرشاد الطيران (FIR)، الأمر الذي تعتبره أنقرة استغلالاً لتنظيمات تكنولوجية خالصة في سبيل ترسيخ غير شرعي لمطالب سيادية يونانية فيما يخص بحر إيجة بالنسبة إلى تحليق الطائرات العسكرية. من شأن الامتثال للمطالب اليونانية القاضية بإبلاغ مركز أثينا لإرشاد الطيران عن التحليقات أن يؤدي، برأي الأتراك، إلى تدخل يوناني لا يطاق في التدريبات العسكرية التركية فوق البحار المكشوفة. ما لبثت النزاعات حول التحكم بالرحلات الجوية المدنية فوق بحر إيجة أن انتهت حين قامت تركيا بسحب احتجاجها[17].

وبالمثل، فإن مسألة سيطرة الناتو الجوية في حوض بحر إيجة، بقيت دونما حل حين تعذر، بعد عودة اليونان إلى الاندماج العسكري بالحلف، التوصل إلى اتفاق تركي ـ يوناني حول اقتسام السيطرة الجوية العسكرية على بحر إيجة. ترفض تركيا العودة إلى وضع ما قبل سنة 1974م، الذي كان سائداً إلى أن انسحبت اليونان من الوحدة العسكرية جواباً على رد فعل الناتو «غير المناسب» على غزو تركيا لقبرص الشمالية. وقد حيل دون إقامة قيادة جوية

(*) تتبنى الولايات المتحدة وجهة النظر التركية التي تقول بأن الحدود البحرية والمجالات الجوية متماهية وفقاً للتقاليد الدولية. فبرأي المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية والسفير الحالي في اليونان، نيكولاس بيرنز، كان هذا «موقفاً مضطرداً منذ سنوات». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وطنية يونانية، كوسيفانتاي (COMSEVENTAE)، في لاريسا جراء الخلاف التركي ـ اليوناني حول أمور السيطرة الجوية العسكرية[18](*). ولم يتم توفير إمكانية تشكيل بنية قيادية جديدة للحلف في القيادة الجنوبية الشرقية قبل قمة واشنطن احتفالاً بإحياء الذكرى الخمسين للناتو في شهر أيار/ مايو سنة 1999م، إلاّ بعد مناقشات مطولة داخل مؤسسات الحلف. ومما يتنبأ به الناتو أن ضباطاً من تركيا واليونان، على التوالي، سوف يؤدون خدماتهم في مقري القيادة في كل من لاريسا وإزمير.

على الرغم من أنها ذات طابع فني ـ تقني ظاهرياً، فإن جميع هذه الخلافات تنطوي على مضامين سياسية يلخصها سؤال: مَنْ سيحكُم بحر إيجة وإلى أي مدى؟ ويتجلى الأمر بقَدْر أكبر من الوضوح حين ينظر المرء إلى الشكاوى التركية من عسكرة الجزر الموجودة في القطاع الشرقي من بحر إيجة وأرخبيل جزر دوديكان على يد اليونان. فبرأي أنقرة ينبغي إبقاء هذه الجزر خالية من السلاح، لأن النصوص القانونية الدولية الناظمة لوضعها تقضي بذلك. ويرى بعض المحلِّلين في تركيا أن هذه التدابير اليونانية، المتخذة منذ أواسط الستينيات، ليست إلاّ محاولة لتغيير ميزان القوة عن طريق حرمان القطع الحربية البحرية التركية من «القدرة على المناورة في دائرة واسعة وسط بحر إيجة»[19]. وبالتالي، فإن تركيا بادرت في السبعينيات إلى تشكيل «جيش رابع» تم نشره على شواطىء بحر إيجة، وجرى تجهيزه بعدد كبير من مراكب الإنزال. ليست الاتهامات والتحركات العسكرية التركية، بنظر اليونان، مبرّرة على الإطلاق، بل وتشكِّل دليلاً آخر على نوايا أنقرة التوسعية. وقد أدى الشجار التركي ـ اليوناني المتواصل حول هذه القضية، مرة بعد أُخرى، إلى تقييد حركة الناتو في منطقة بحر إيجة[20].

(*) كان الأمر قد تمّت ملاحظته فيما عرف باسم خطة روجرز لإعادة دمج اليونان بالبنية الهيكلية للناتو. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تصاعدت النزاعات الإيجية إلى عتبة المجابهة العسكرية بين تركيا واليونان ثلاث مرات ـ في سنوات: 1974م، و1976، و1987 ـ ولكنها ما لبثت أن تراجعت، كل مرة، بسرعة لا بأس بها، بسبب التدخل السياسي من جانب الشركاء الأطلسيين، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة. أدت الأحداث إلى إطلاق مبادرات تركية ـ يونانية في سبيل التوصل إلى مصالحة، تمخّضت عن اتفاقية (بيرن) في سنة 1976م، وعملية دافوس في سنة 1988م، لإدارة الوضع، على الرغم من أن أي حل جوهري لم يصبح بلوغه ممكناً. وفيما بعد قام الطرفان بوضع الاتفاقيات على نوع من النار الهادئة، لأن أيّاً منهما لم يكن مستعداً أو قادراً على اجتراح الزخم السياسي الضروري لإيجاد صيغ تسوية فعالة وقابلة للتطبيق.

أزمة كَرْدَك ـ إيميا

نستطيع رصد النمط نفسه في المجابهة التركية ـ اليونانية الأحدث والأخطر في بحر إيجة، في الأزمة التي عرفت باسم أزمة كَرْدَك ـ إيميا سنة 1996م[21](*). فبعد جنوح مركب شحن تركي بالقرب من هاتين الجزيرتين الصغيرتين الواقعتين جنوب ـ شرق بحر إيجة أواخر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م، نشبت معركة دبلوماسية بين أنقرة وأثينا حول مِلْكِية الصخرتين. وبعد ما يقرب من شهر بادرت وسائل إعلام قومية متطرفة معينة في اليونان وتركيا إلى الانقضاض على القصة وتضخيمها إلى حد إجبار الحكومتين على الرد علناً، دفاعاً لا يعرف معنى المهادنة، عن مصالحهما القومية. تم نشر الوحدات البحرية حول الجزيرتين، وبادر رجال الضفادع اليونانيون والأتراك إلى اتخاذ

(*) «كَرْدَك» هو الاسم التركي للجزر الصخرية غير المأهولة في منطقة «دودكان»؛ تعترض أنقرة على إلحاقها باليونان. أما «إيميا» فهو الاسم اليوناني للصخور. للاطلاع على تفاصيل الموضوع يمكن الرجوع إلى (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

مواقعهم فوق الصخور المختلفة دعماً للمطالب الإقليمية المتبادلة. حاولت رئيسة الوزراء التركية، تانسو تشيللر، توظيف الوضع لأغراض سياسية داخلية عن طريق إظهار قَدْر استثنائي من التصميم على التصدي عسكرياً لأي هجوم يوناني على التراب التركي. أما في اليونان فما لبث عدم اليقين السياسي، في أعقاب قيام الباسوك (PASOK) (الحركة الاشتراكية الهلينية الوحدوية ـ أكبر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اليونان) مؤخراً بحل النزاع الداخلي حول خلافة الراحل آندرياس باباندريو، أن أفضى إلى تناول الأزمة من قِبَلِ أعضاء في الحكومة وَصَفَهم أحد المعلِّقين اليونانيين بأنهم لم يكونوا إلاَّ «جماعة ممثلين يتنافسون فيما بينهم، على خشبة المسرح، لاقتناص دور البطولة»[22]. بدت المجابهة العسكرية وشيكة حين سارع التدخل الهاتفي من قِبَلِ الرئيس كلينتون وساسة أمريكيين قياديين في أثينا وأنقرة، مدعوماً بتحركات دبلوماسية قام بها الأمين العام للناتو خافيير سولانا وصدرت عن دول كبرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى نزع فتيل الأزمة بين عشية وضحاها تقريباً. بادر الطرفان إلى سحب قواتهما وتعهّدا بإعادة الوضع إلى ما كان عليه[23].

على الرغم من أن أزمة كَرْدَك ـ إيميا بدت، ظاهرياً، أشبه بمجرد جولة أخرى من سياسة حافَّة الهاوية التركية ـ اليونانية المتبادلة، فقد أضافت إلى قائمة النزاعات عنصراً جديداً، إذ كانت تركيا قد بادرت، للمرة الأولى، إلى رفض فكرة عودة مِلْكِية جزر صغيرة في بحر إيجة إلى اليونان. وقد جرى تطوير هذا الرفض في أعقاب الأزمة حين زعمت أنقرة أن مِلْكِية مئات، أو حتى آلاف الجزر الصغيرة والأرخبيلات في بحر إيجة لم تكن واضحة لأنها لم تخضع قط لأية اتفاقيات حقوقية دولية فضلاً عن عدم وجود أي تخطيط واضح للحدود البحرية الفاصلة بين تركيا واليونان. وبالتالي، فإن تركيا دأبت، منذ أوائل سنة 1996م، على الحديث عن مناطق رمادية مزعومة في بحر إيجة تدعي اليونان السيادة عليها بصورة غير شرعية[24].

تصرُّ أثينا على رفض هذه المزاعم رفضاً مطلقاً، مشيرة إلى الضوابط الواردة في معاهدة لوزان لسنة 1923م، واتفاقية مونترو لسنة 1936م، ومعاهدة باريس لسنة 1947م. فهذه الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة، جنباً إلى جنب مع الممارسة التي دامت عقوداً من الزمن، التي ظلت تركيا حريصة على مراعاتها بأكثريتها حتى عقد السبعينيات، تتضمن قواعد تفصيلية لرسم خط يتصف بما يكفي من الوضوح يعيِّن الحدود البحرية بين اليونان وتركيا ولا يترك أية مناطق رمادية. ليس التحرك التركي الأخير، بنظر أثينا، إلاَّ مؤشراً على أن أنقرة عازمة على إعادة النظر في الوضع الذي كرَّسته معاهدة لوزان.

أصيبت أثينا بقدر استثنائي من الرعب حينَ حاولت تركيا، في إطار الناتو، استبعاد جزيرة غافدوس (جنوب غرب كريت) من إحدى مناورات الناتو في شهر أيار/ مايو سنة 1996م، لأن مِلْكِيتها، حسب الزعم التركي، موضوع خلاف. أما اليونان فترى أن وضع غافدوس كان قد حُسم بوضوح في معاهدة لندن لسنة 1913م، هذه المعاهدة التي تخلت فيها تركيا عن جميع حقوق السيادة على كريت. ومما يؤكد تصور أثينا لسياسة تركيا المدعومة من الجيش الداعية إلى إعادة النظر بمعاهدة لوزان أن ذريعة المنطقة الرمادية تكررت، مرة أُخرى، في تقرير أعدته الأكاديمية الحربية التركية وجرى تسريبه إلى الصحافة في تموز/ يوليو سنة 1996م، وجاءت هذه المرة مصحوبة بدعوى حقوقية تقول بملكية أية جزيرة إيجية واقعة على مسافة لا تتجاوز ستة أميال بحرية عن الساحل التركي، من شأنها، مثلاً، أن تؤدي إلى وضع المنتجع اليوناني في جزيرة كاليمنوس تحت السيادة التركية[25].

عبَّرت اليونان عن احتجاجها الشديد على الموقف التركي الجديد من «الوضع الإقليمي غير المحسوم لجزر بحر إيجة» وسعت إلى حشد التأييد الدولي لاحتجاجها. وفيما يخص كَرْدَك ـ إيميا، حصلت على تأييد إيطاليا التي كانت قد تنازلت عن جزر دوديكان لليونان بموجب معاهدة باريس لسنة

1947م، فضلاً عن تأييد الولايات المتحدة وإن جاء متردداً بعض الشيء. ثمَّة ردود أفعال أقوى صدرت عن المستوى الأوروبي، إذ بادر البرلمان الأوروبي إلى إصدار إدانة عنيفة لسلوك تركيا، كما أن اليونان نجحت في الحيلولة دون تقديم أي جزء من المساعدات المالية المقررة من الاتحاد الأوروبي لتركيا في إطار اتفاقية الوحدة الجمركية الجديدة التي باتت نافذة في الأول من كانون الثاني/ يناير سنة 1996م.

وللإبقاء على العلاقات مع تركيا سالكة عن طريق التغلُّب، ولو جزئياً، على المعارضة اليونانية، قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، تحت إلحاح اليونان، في الخامس عشر من تموز/ يوليو سنة 1996م، بإصدار بيان جاء فيه أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يجب أن تسترشد باحترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وسيادة دول الاتحاد الأوروبي ووحدتها الإقليمية. أضف إلى ذلك أن المجلس دعا «إلى تجنُّب أي عمل من شأنه أن يزيد من التوتر؛ استخدام القوة أو التهديد بها، مثلاً». وقد ورد اقتراح قضى بوجوب عرض قضية كَرْدَك ـ إيميا على محكمة العدل الدولية[26]. قوبل هذا البيان باستياء تركي؛ رفضت أنقرة أن تحدد صراحة ما إذا كانت ستلتزم بهذه المبادىء. ومع ذلك، فإن المجلس استطاع أن يحرر بعض المبالغ المخصصة لمشروعات تركيا في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الشرق ـ أوسطية الجديدة.

ومن نظرة لاحقة، فإن هذا القرار شكَّل نموذجاً آخر لحل وسط سيِّىء، خرج من رَحِم عجز الاتحاد الأوروبي، الذي كان مُقْحَماً بين سندان السياسة اليونانية المضطردة المصرة على الحيلولة دون حصول أي تحسن في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ومطرقة مصلحة الدول الأخرى الأعضاء في تحقيق التقدم، ولو بصورة جزئية، على صعيد تلك العلاقات. كانت اليونان قادرة على تحويل موقفها الوطني إلى موقف للاتحاد الأوروبي يشكِّل عبئاً ثقيلاً دائماً على علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا، في حين تَمَّتْ إعاقة إطلاق

بضعة ملايين اليوروات من قبل المجلد، لاحقاً من جانب البرلمان الأوروبي جراء الانتقادات العنيفة الموجهة إلى سجل حقوق الإنسان لدى تركيا، ولا سيما فيما يخص الأكراد[27].

في الوقت نفسه، كانت أثينا وأنقرة، متأثرتين، في المقام الأول، بالتدخل والضغط الأمريكيين، قد باشرتا السعي للاهتداء إلى طرق جديدة للمصالحة، خصوصاً بعد إعلان أطلقه رئيس الوزراء مسعود يلماظ في الثالث والعشرين من آذار/ مارس سنة 1996م، قال فيه إن تركيا لم تكن قد اكتفت بمجرد اقتراح إجراء مناقشة شاملة لجميع القضايا المتنازع عليها، بل وكانت أيضاً مستعدة للنظر في أية حلول ممكنة عن طريق تحكيم دولي يقوم به طرف ثالث، بما في ذلك أي حكم صادر عن محكمة العدل الدولية[28]. غير أن التطورات ما لبثت أن تعثرت بسبب مشكلات سياسية داخلية في البلدين كليهما، إذ انشغل سيميتس بالنضال في سبيل فرض نفسه بقوة على رأس حزبه وحكومته، بما في ذلك إجراء انتخابات مبكرة أواخر سنة 1996م، من جهة، وانشغلت تركيا بالصراع الداخلي المتصاعد بين العَلْمانيين والإسلاميين بعد تشكيل حكومة إيربكان الائتلافية في حزيران/ يونيو سنة 1996م، من الجهة المقابلة. أضف إلى ذلك، تعيَّن على حكومة الولايات المتحدة أن تأخذ في اعتبارها مضاعفات محتملة لنشاطاتها، مثل استعداء أصوات الجالية اليونانية، في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1996م[29]. كذلك ما لبث إعلان الجمهورية القبرصية في كانون الثاني/ يناير سنة 1997م، عن شراء صواريخ (إس ـ 300) أرض ـ جو المضادة للطائرات من روسيا، جنباً إلى جنب مع أشكال التمييز اليوناني المستمر ضد الجالية المسلمة في تراقيا الشرقية، أن ساهم في إعاقة الجهود الدولية المنصبَّة على خلق أجواء ملائمة لحصول تفاهم تركي ـ يوناني.

وبالتالي، فإن الجمهور في البلدين، كليهما، بما يشبه المفاجأة،

حين أقْدَمَ وزيرا الخارجية التركي واليوناني، اسماعيل جيم وتيودوروس بانغالوس، في لقاء استضافته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت على هامش اجتماعات مدريد لقمة الناتو، على توقيع بيان بتاريخ الثامن من تموز/ يوليو سنة 1997م، عَبَّرَ فيه الطرفان عن اتفاقهما حول بعض المبادىء الأساسية لإدارة العلاقات الثنائية. ففي هذا البيان، الذي لم يتم التوصل إليه إلاّ بفضل جهود دبلوماسية مكثفة بذلتها إدارة الولايات المتحدة قبل القمة، اتفق الجانبان على الالتزام بعلاقات حسن الجوار، وعلى الاحترام المتبادل للسيادة، مع احترام مبادىء القانون الدولي، والحقوق المشروعة والمصالح الحيوية المتبادلة للطرفين في بحر إيجة، فضلاً عن التعهد بالعزوف عن أية أعمال أُحادية الجانب، مع الالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ودون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها[30].

لم يكن وضع هذه المبادىء موضع التطبيق العملي سهلاً لأن الطرفين، كليهما، بقيا متمسكين بمواقفهما الثابتة من مقاربة أي حل لجملة الصراعات الثنائية. وممّا أدى إلى مضاعفة تركيا للتشدد في موقفها أن تأكيد الاتحاد الأوروبي **اعتزامه** مباشرة التفاوض مع الجمهورية القبرصية في سنة 1998م، بشأن دخول الاتحاد مع استبعاد تركيا من قائمة مرشحي العضوية، ما لبث أن تمخض عن تدهور سريع للمشكلة القبرصية[31](*).

ما زالت تركيا عاكفة على اقتراح سلّة مشاريع حلول توفر إمكانية توجيه المناقشات الثنائية والمفاوضات اللاحقة نحو الاهتداء إلى حلول وسط وتسويات لجميع القضايا المتنازع عليها. أما اليونان فقد بقيت متمسكة بموقفها القائم على أن أي حل لاقتسام الجرف القاري بين البلدين يجب التوصل إليه عبر حُكْم متفق عليه، بصورة مشتركة، صادر عن محكمة العدل الدولية، مع

(*) انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، الذي يتحدَّث عن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

السعي، إن أمكن، إلى اعتماد أسلوب الخطوة ـ خطوة بالنسبة إلى جملة القضايا الخلافية الأخرى التي تصر أثينا على الاستمرار في إنكار وجودها. ومما يشكّل برهاناً صريحاً على الجمود الذي يميّز الجانبين أن اللقاءات بين رئيسي الوزراء التركي والإيراني خلال اجتماعات قمّتي البلقان في كريت في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1997م، وأنطاليا في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، لم تكن مجدية.

تابعت تركيا إظهار حرصها المعروف جيداً على الجمع بين لغة المصالحة ولهجة التهديد جنباً إلى جنب مع تحركات تصالحية وأخرى عدوانية في تعاملها مع اليونان. قامت حكومة مسعود يلماظ التركية، مرتين، بإرسال رسائل إلى أثينا في النصف الأول من سنة 1998م، اقترحت فيها خمس نقاط للعمل المشترك في سبيل إطلاق مصالحة تركية ـ يونانية. تعيَّن على البلدين، أولاً، أن يحدِّدا القضايا البارزة. وكان لا بد لهما، ثانياً، من إضفاء الصفة الرسمية على إعلان مدريد الصادر في حزيران/ يونيو سنة 1997م. ويجب عليهما، ثالثاً، أن يقوما بتطوير وتطبيق حزمة إجراءات بناء ثقة وفقاً لاقتراح صادر عن أمين عام الناتو خافيير سولانا. وعلى الحكومتين، رابعاً، دعوة مجموعة الشخصيات البارزة التي كانت قد تشكلت باقتراح الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، إلى اجتماع لتحديد نقاط الخلاف بين الطرفين. وكان لا بد لوزيري خارجية البلدين من الاجتماع في أنقرة، أو أثينا، قبل نهاية آذار/ مارس سنة 1998م، لمناقشة هذه المقترحات[32]، التي قوبلت بالرفض من جانب حكومة سيميتس. غير أن رئيس الوزراء خرج على هذه اللهجة التصالحية حين اتهم أثينا بتبنّي نوايا عدوانية، منبّهاً إياها إلى ضرورة «الابتعاد عن المسؤولية الثقيلة عن أية تطورات سلبية ممكنة» في تصريح صدر غداة الرفض اليوناني الثاني لمقترحات تركيا[33].

وفي إحدى رسائله الوداعية، قام رئيس الاركان العامة التركي السابق،

إسماعيل حقّي قره ضايي، بتوجيه الاتهام إلى الجيش اليوناني بالإعداد لحرب محدودة ضد تركيا في بحر إيجة من شأنها أن تزيد من اتساع الهوّة الفاصلة بين تركيا والغرب، وبينها وبين أوروبا خصوصاً. غير أن ضباطاً أتراكاً ويونانيين، برعاية أمين عام الناتو سولانا، كانوا، في الوقت نفسه يحاولون اعتماد صيغ مناسبة لتطبيق إجراءات بناء الثقة، على صعيد الأمور العسكرية، التي كانت قد حظيت بموافقة الطرفين المبدئية في سنة 1989م. وهذه الإجراءات كانت قد اعتُبرت ضرورية، من قبل الدوائر العسكرية العليا في الناتو، في سبيل تشكيل البنية القيادية الجديدة لجناح الحلف الجنوبي ـ الشرقي[34].

ترك الموقف اليوناني من أكراد تركيا، هو الآخر، بصماته على الهواجس التركية من سياسة اليونان. فالساسة اليونانيون، على اختلاف انتماءاتهم وألوانهم، بمن فيهم وزراء أفراد في حكومات متباينة، عبَّروا، علناً، عن تعاطفهم مع القضية الكردية. وكان ذلك يشمل في الغالب تعاطفاً مع توفير قَدْرٍ معيَّن من الدعم لحزب عمال كردستان. وعلى الرغم من أن الحكومة اليونانية دأبت على إنكار الاتهامات التركية القائلة بوجود تعاون رسمي مع حزب عمال كردستان، فإن أطرافاً في البرلمان اليوناني عبّرت عن تضامنها مع هذه المنظمة، كما أن السلطات اليونانية لم تفعل شيئاً للحيلولة دون افتتاح مكتب (لجبهة تحرير كردستان القومية ERNK) في أثينا يمكن اعتباره اعترافاً شبه رسمي بممثلية حزب عمال كردستان (PKK). وبالنسبة إلى السلطات التركية، كان واضحاً أن اليونان كانت أيضاً تقدِّم دعماً مادياً إلى حزب عمال كردستان، بما في ذلك تدريب المقاتلين في معسكرات يونانية قريبة من لافريون. ولكن هذه المعسكرات لم تكن، حسب ما جاء في تصريحات رسمية يونانية، سوى مخيمات لإيواء اللاجئين الأكراد الهاربين من عمليات القمع والاضطهاد في جنوب ـ شرق تركيا[35]. أما السلطات التركية، ومعها الجمهور والشارع، فقد اعتبرت هذه النشاطات استمراراً للعدوان اليوناني على وحدة البلاد وتلاحمها،

هذا العدوان الذي كان لا بد له من أن يؤدي إلى زيادة التشدد في موقف أنقرة من العلاقات الثنائية.

لقد تبيَّن أن الاتهامات التركية الموجَّهة ضد أثينا كانت تنطوي على جزء من الحقيقة حين اتضح أن أعضاء من الحكومة اليونانية ومسؤولين في السياسة الخارجية، كانوا متورطين في عملية إيواء **أوج آلان**، بعد رحيله عن إيطاليا. سارع رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل إلى إلصاق صفة «دولة مارقة» باليونان، وإلى مطالبة الغرب بوضعها على القائمة ذاتها مع كل من العراق وليبيا وإيران. طالبت أنقرة بأن تبادر أثينا، رسمياً، إلى إعلان وقف دعمها لحزب عمال كردستان، وإلاَّ فسوف تواجه رد الفعل التركي الذي كانت سورية قد واجهته في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م. قامت الحكومة التركية بتجيمد جميع مباحثاتها مع أثينا حول إجراءات بناء الثقة، وأطلقت حملة دولية لدفع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى إدانة اليونان سياسياً. وكذلك، فإن الضغوط الداخلية على الحكومة اليونانية زادت هي الأخرى حين أحسَّ الشارع اليوناني بقدر كبير من الإحباط، لأن السلطات أثبتت أنها عاجزة عن حماية زعيم حزب عمال كردستان، أو غير راغبة في توفير مثل هذه الحماية. وفي محاولة منه لتحقيق نوع من الإصلاح للأمور أو نوع من الترقيع، بادر رئيس الوزراء سيميتس إلى طرد وزير الخارجية بانغالوس مع عدد من كبار الموظفين ممن تورطوا في عملية **أوج آلان**. ما لبثت إشارات أمريكية وأوروبية واضحة إلى أن أمريكا وأوروبا لم تكونا مستعدتين لتأييد الموقف التركي المتشدد ضد اليونان، على الرغم من شجبهما الواضح لقيام الحكومة اليونانية بتدريب مقاتلي حزب عمال كردستان، وخصوصاً بإيواء أوج آلان، أن أدت إلى سحب الصواعق من التوترات التركية ـ اليونانية. قامت أثينا بتطوير موقف تصالحي من أنقرة نسّقه، في المقام الأول، وزير الخارجية الجديد جورجيوس باباندريو المعروف بموقفه المعتدل من العلاقات اليونانية ـ التركية[36]. وفي تموز/يوليو

سنة 1999م، أطلقت سلسلةُ مباحثات ثنائية، بين موظفي وزارتي الخارجية حول قضايا غير خلافية، عملية هادفة إلى تحسين أجواء العلاقات التركية ـ اليونانية. ومدعومين بعدد من اللقاءات، بين وزيري خارجية البلدين، تابع الموظفون مباحثاتهم في خريف سنة 1999م. غير أن من المبكر جداً إطلاق أي تخمينات حول حصول اختراق معين على صعيد العلاقات التركية ـ اليونانية ما لم يصبح الحوار شاملاً للقضايا الخلافية أيضاً.

يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الأولية المعيَّنة من هذه الصورة المختلطة. ليست أنقرة مستعدة، **أولاً**، للتنازل عن موقفها القائم على أن لتركيا حق ممارسة السيادة على أجزاء من بحر إيجة خلف مياهها الساحلية. ونظراً لأن الأساس القانوني لهذه الدعوى يبدو ضعيفاً بعض الشيء، فإن تركيا تفضل المفاوضات السياسية. ليست أكثرية النخبة السياسية والعسكرية في تركيا متأثرة، **ثانياً**، بالتصورات اليونانية للسلوك التركي، وخصوصاً للغتها العدوانية وقوتها العسكرية المستعرضة بصورة مكشوفة. ومما يجب الاعتراف به أن اللغة الخطابية العدوانية هذه كانت على الدوام تُقابل بردود مناسبة، بل وكانت، أحياناً، نتيجة لاستفزازات صادرة عن مسؤولين يونانيين؛ وقد كان وزير الخارجية السابق بانغالوس صاحب قصب السبق على هذا الصعيد جراء أسلوبه البعيد في الغالب عن الدبلوماسية في الكلام عن تركيا. ولكن مثل هذه الاعتداءات الكلامية يتعذر أخذها مأخذ تهديدات جدية نظراً للتفوق العسكري الذي تتمتع به تركيا، وإن شكّلت مصدر إزعاج بالنسبة إلى القيادة في أنقرة.

ومرة بعد أُخرى، شعرت تركيا، **ثالثاً**، بالإحباط والخيبة إزاء سياسة اليونان التي دأبت على تعكير صفو العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، هذه السياسة التي تردُّ عليها أنقرة بنوع من التشدد في التمسك بموقفها الذي لا يعرف معنى المساومة من العلاقات الثنائية. وطوال بقاء هذا الوضع على حاله، فإن أي اتفاق على خطوات إجرائية في سبيل التغلُّب على الخلافات مع اليونان،

ليست، رابعاً، إلاَّ مؤشراً يدل على أن تركيا لا تريد أن تبتر روابطها مع أثينا، وعلى أنها حساسة إزاء المناخ الدولي للنزاع التركي ـ اليوناني. غير أن هذه المبادرة لا يجوز اعتبارها دليلاً على استعداد تركيا للمساومة ما لم تأت مترافقة مع مقترحات جديدة لحل عناصر جوهرية من الصراع. ليس هناك، خامساً، إلاَّ القليل من الاحتمالات التي تقول بأن تركيا سوف تقوم بتصعيد الصراع إلى مستوى ما بعد قابلية الإخضاع للتحكم والإدارة، ما لم يطرأ على الإطار الدولي للصراع التركي ـ اليوناني تغيير جذري عميق ـ أي طوال بقاء الارتباط مع السياسة الأوروبية من جهة والمصالح السياسية العالمية للولايات المتحدة من جهة أخرى قوياً. ومن شأن هذه البيئة الدولية أن تشكل أيضاً، وفي الوقت نفسه، عاملاً من عوامل تأبيد الصراع، لأن أوروبا والولايات المتحدة شديدتا الحرص على تجنُّب استعداء أي من الخصمين. ومن شأن مثل هذا السلوك أن يدفع كلاً من الطرفين نحو التمسك بتصوراته الخاصة التي تقول بأنه على حق وبأنه قادر على الفوز بالتأييد الغربي لقضيَّته في مواجهة الخصم.

سياسة تركيا تجاه قبرص: مواقف تزداد تشدداً

ظل العامل الرئيس المحرك لسياسة تركيا الحديثة تجاه قبرص متمثلاً بردود الأفعال على الوضع الجديد الناشىء في الجزيرة وحولها جراء اعتزام الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات دخول إلى الاتحاد مع قبرص، وبسبب محاولات القبارصة اليونانيين الرامية إلى تعزيز قدرات عسكرية محدودة، ولاسيما عبر شراء منظومات دفاع جوِّي صاروخية روسية الصنع من طراز (إس ـ 300)[37]. قامت هذه التطورات بحفز ردود أفعال بَيَّنَتْ أن اهتمام أنقرة الأساس فيما يخص قبرص، هو الحفاظ على الموقع الاستراتيجي الممتاز الذي بلغته عن طريق غزو سنة 1974م، العسكري ونشر قوة مؤلفة من ثلاثين ألف جندي مع أسلحتها الثقيلة في الجزء الشمالي من الجزيرة. وإذا ما أدى هذا

الوضع أخيراً إلى تقسيم دائم للجزيرة، فإن تركيا لن تكون آسفة لذلك.

تعتبر أنقرة قبرص حجر الزاوية في أمن الجناح الجنوبي لتركيا وعنصراً مفتاحياً في عملية الدفاع عن جنوب الأناضول. ويشتمل هذا على أمن حركة النفط الخارج من خليج إسكندرون بعد الاستئناف الكامل لضخ النفط عبر خطي الأنابيب التوءمين الممتدين من العراق إلى تركيا أو بعد التدفق النفطي الجديد المحتمل على شاطىء تركيا المتوسطي من الحوض القزويني[38]. لهذه الأسباب يجب ألاَّ تخضع قبرص لسيطرة أي بلد معاد، وهو ما قد يحصل، بنظر أنقرة، بصورة شبه آلية، إذا ما تَمَّتْ تسوية الوضع في الجزيرة وفقاً لنوايا القبارصة اليونانيين. لا يجوز، بأي شكل من الأشكال، السماح للحصار الذي تفرضه اليونان على تركيا، كما تراه القيادة السياسية والعسكرية التركية، بالتوسع نحو شرق المتوسط.

انطلاقاً من هذا الموقف، جاء رد فعل أنقرة عنيفاً على مخططات القبارصة اليونانيين الرامية إلى حيازة منظومة صواريخ (إس ـ 300)، عن طريق التهديد برد عسكري إذا ما تم نشر الصواريخ[39]. جرى تأكيد التصميم بمناورات عسكرية في قبرص الشمالية، قيل إنها كانت تدريبات على تدمير الصواريخ. وكذلك، فإن السلطات التركية أوقفت وفتَّشَت باخرة مصرية مارة عبر المضائق التركية، اشتُبه بأنها محمَّلة بأجزاء من المنظومة الصاروخية. بذلت أنقرة أيضاً، دون نجاح، عدداً من المحاولات المختلفة في موسكو لثني الروس عن إتمام الصفقة[40].

ما لبث خطر العمل العسكري الوشيك في جزيرة قبرص، المرشح بصورة آلية لأن يتسع ويمتد ليتحوّل إلى صراع عسكري يوناني ـ تركي، أن زرع الرعب في قلب حكومة الولايات المتحدة. سارعت واشنطن إلى مباشرة نشاط دبلوماسي مكثف للجم تركيا ولإقناع القبارصة اليونانيين بالتراجع عن الصفقة. وبعد سلسلة من تأجيلات القبارصة اليونانيين لتاريخ الاستلام من خريف سنة

1997م، إلى أواخر سنة 1998م، نجحت الجهود الأمريكية أخيراً حين قامت أثينا، في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1998م، بإقناع رئيس جمهورية قبرص غلافكوس كليريدس بالموافقة على ترك أمر الصواريخ لليونان العازمة على نصبها في جزيرة كريت. أحدث هذا القرار بعض الاستياء السياسي في صفوف القبارصة اليونانيين، ولكنه قوبل بالترحيب في أنقرة، على الرغم من أن نصب صواريخ (إس ـ 300) في كريت أحدث شيئاً من القلق. فقد كان من شأن مثل هذا التحرك أن يزيد من تعقيد الوضع المعقد أساساً في حوض بحر إيجة[41].

غير أن أنقرة أحسَّت بأنها كانت مُحِقَّة في الموقف الصارم والأكثر جزماً الذي اتخذته من القضية القبرصية عموماً، ذات الموقف الذي دأبت على تطويره خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة السابقة. لم تَلْقَ سياسة تركيا القبرصية معارضة سياسية داخلية ذات شأن، أو مقاومة من جانب القبارصة الأتراك. فالقيادة السياسية في الجزء الشمالي من الجزيرة، وخصوصاً رئيس الجمهورية **رؤوف دنكطاش**، أكثر اهتماماً بجمهوريتها التي أعلنتها ذاتياً، جمهورية شمال قبرص التركية، وبالحصول على الاعتراف الدولي، بشكل أو آخر، منها بالتغلب على تقسيم الجزيرة عن طريق التوصل إلى عقد صفقة مساومة مع قيادة القبارصة اليونانيين للجمهورية القبرصية، التي تمثل الحكومة الوحيدة المتمتعة بالاعتراف الدولي للجزيرة كلها. يبقى دنكطاش مضطراً لالتماس أكبر قَدْرٍ ممكن من الدعم التركي، لأن تركيا هي الدولة الوحيدة المعترفة رسمياً بجمهوريته، مما يجعل أية معارضة من جانب القبارصة الأتراك لسياسة تركيا مستحيلة، ولو اعتُبرت معقولة من قِبَلِ بعض الساسة من القبارصة الأتراك، كما تبدو الحال في بعض الأحيان.

جاءت مخططات القبارصة اليونانيين الهادفة إلى حل من شأنه أن يؤدي إلى استعادة السيطرة التي كانت قبل سنة 1994م، لتدعم رد فعل دنكطاش المتردّد على أية صفقة تسوية مقترحة بالنسبة إلى المشكلة القبرصية[42]. مرة بعد

أخرى، تأكدت استحالة توافق مصالح تركيا من جهة، والقبارصة اليونانيين من الجهة المقابلة، من خلال سلسلة المحاولات غير المجدية التي بذلتها الأمانة العامة للأمم المتحدة على امتداد السنوات العشرين ونيف الماضية في سبيل التوصل إلى حل[43]. يشي إخفاق المحاولات التي تمّت برعاية الأمم المتحدة، على صعيد تطبيق الاتحاد القائم على جاليتين وإقليمين الذي كان جوهر الحل الذي نال في سنة 1997م، موافقة زعيم القبارصة اليونانيين المطران مكاريوس من جهة، والرئيس دنكطاش من الجهة المقابلة، بأن هذا الاتحاد لم يكن أكثر واقعية أو قدرة على الاستمرار من الإطار الذي كانت اتفاقيات زيوريخ ـ لندن في سنة 1959 ـ 1960م، قد حددته وجعلته أساساً لاستقلال قبرص.

لعلَّ العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تصليب الموقف التركي من قبرص منذ أوائل التسعينيات هو سياسة الاتحاد الأوروبي القبرصية[44]. ففي الثالث من تموز/ يوليو سنة 1990م، تقدمت حكومة الجمهورية القبرصية بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، فأثارت احتجاجاً فورياً لدى تركيا كما لدى قادة القبارصة الأتراك، الذين رأوا أن مثل هذا التصرف كان تصرفاً غير دستوري وغير مشروع بموجب اتفاقيات زيوريخ ـ لندن، التي لا تسمح بأي اتحاد بين قبرص ودولة أخرى. وبنظر الطرف التركي كان تحرك القبارصة اليونانيين مساوياً للمطالبة بالوحدة مع اليونان عبر الاتحاد الأوروبي[45](*).

تَكَرَّرَ الاحتجاج التركي في سنة 1993م، حين أعلن الاتحاد الأوروبي عن أهلية قبرص المبدئية للعضوية، ولكنه أرجأ إعطاء جواب أكثر حسماً إلى سنة 1995م. وفي هذه الأثناء أرادت بروكسل تقويم جهود كل من الجاليتين

(*) تتضمَّن هذه الورقة جميع ردود الأفعال المهمة الصادرة عن الجهات الرسمية التركية على تحركات الاتحاد الأوروبي ومبادراته بشأن عملية قبول قبرص. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

> إن تركيا عازمة من جانبها على ضمان بقاء حقوقها وواجباتها المترتبة بموجب معاهدات سنة 1960م، على حالها. سوف تستمر تركيا تعارض، على الصعيدين السياسي والقانوني، عضوية قبرص، كلاً أو جزءاً، قبل دخولها هي ـ تركيا ـ في الاتحاد الأوروبي بوصفها عضواً كامل العضوية مثل القوة الضامنة الأخرى [اليونان]. وتعرب تركيا عن عدم موافقتها على القرار الذي اتخذه المجلس بشأن مفاوضات عضوية قبرص... وفي حال حدوث مثل هذا الاحتمال غير المرغوب، سوف لن يبقى أمام تركيا سوى خيار اتخاذ خطوات باتجاه بلوغ عملية اندماج مماثلة مع الجمهورية التركية الشمال قبرصية[48].

كان الاتحاد الأوروبي يرى أن مفاوضات القبول كانت تشكِّل عنصراً حافزاً للوصول إلى حَلٍّ حول قبرص. حَلٌّ من الأفضل إنجازه، برأي الاتحاد، قبل ضم الجزيرة إلى هذا الاتحاد. غير أن الاتحاد قام أيضاً بحرمان تركيا من حق الاعتراض على أي عنصر من عناصر سياسة توسيع الاتحاد. ورداً على ذلك أعلن رئيس الوزراء التركي إيربكان في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، أن «القطاع الجنوبي من قبرص لا يستطيع أن يلتحق بركب الاتحاد الأوروبي دون سماح تركيا؛ وإذا فعل، فإن عملية دمج الجمهورية التركية الشمال قبرصية بتركيا سوف تتم بأقصى سرعة ممكنة»[49].

في العشرين من كانون الثاني/ يناير سنة 1997م، أصدر رئيس الجمهورية التركي **ديمريل** وزعيم القبارصة الأتراك **دنكطاش**، بلاغاً مشتركاً لم يكتفيا فيه بتكرار العزم على إقامة روابط أوثق بين الدولتين التركيتين فقط، بل وأعلنا عن أن من شأن إطلاق مفاوضات القبول بين الاتحاد الأوروبي وقبرص أن يؤدي إلى «الإلغاء الكامل لإطار ومعايير أي حل سبق لهما أن برزا في أثناء عملية التفاوض في قبرص»[50].

بين جولتَيْ المباحثات المباشرة بين **دنكطاش** والرئيس **كليريدس** التي جرت في تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس، قامت تركيا والجمهورية التركية الشمال

القبرصيتين الرامية إلى التوصل إلى حل لمشكلة تقسيم الجزيرة برعاية أمين عام الأمم المتحدة. بادرت الحكومة التركية إلى الإعلان، في رسالة صادرة عن وزير الخارجية حكمت تشتين وموجهة إلى رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، رئيس الوزراء البلجيكي ويلي كلايس، عن أن «رأي المفوضية حول طلب القبارصة الأتراك للعضوية في المؤسسات الأوروبية يتنافى مع كل من القانون الدولي الذي يقول بأن هناك قبرص واحدة من جهة ومع أساس الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية للمشكلة القبرصية من جهة ثانية»[46].

ما لبث مسار الأحداث أن تغيّر بعد سقوط الستار الحديدي في أوروبا. فمع حلول منتصف سنة 1994م، كان قد أصبح واضحاً أن من شأن الاتحاد الأوروبي، مع مرور الزمن، أن يصبح ملزماً بقبول طلبات العضوية الآتية من أنظمة ديمقراطية مؤسسة حديثاً في أوروبا الوسطى والشرقية. وتحت تأثير ضغوط من جانب الحكومة اليونانية، اتخذ اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في كورفو، في حزيران/ يونيو سنة 1994م، قراراً قضى بأن «المرحلة التالية من توسيع الاتحاد سوف تشمل قبرص ومالطا»[47].

اكتسبت معارضة تركيا وضوحاً خاصاً في آذار/ مارس سنة 1995م، حين قدَّم وزير الخارجية التركي، مراد قره يالجين، تصوره للتدابير التركية المضادة في حال الشروع بمفاوضات القبول بين الاتحاد الأوروبي وقبرص، هذه المفاوضات التي كان قد تقرر إجراؤها بعد ستة أشهر من انتهاء المؤتمر الجامع للحكومات لمراجعة معاهدة (ماستريخت) في موعد يقع بين أواخر سنة 1997م، وأوائل سنة 1998م. جاء قرار مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي مصحوباً بإبرام اتفاق الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. كان لا بد من إحالة هذا الاتفاق على المجلس للحصول على موافقة اليونان على قرار الوحدة الجمركية. ومما قاله قره بالجين بهذه المناسبة:

قبرصية، بإصدار بيان مشترك في العشرين من تموز/ يوليو، أعلنتا فيه عن استعدادهما لتطبيق إجراءات متدرجة على صعيد الاندماج الاقتصادي والمالي جنباً إلى جنب مع الاندماج الجزئي في مسائل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. وما لبثت إقامة مجلس اتحاد بين تركيا وقبرص الشمالية في السادس من آب/ أغسطس سنة 1997م[51]، أن أعقبت هذا البيان.

أما رفض الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، لضم تركيا إلى قائمة البلدان المرشحة التي سيبدأ معها الاتحاد مفاوضات القبول في المستقبل المنظور فلم يقف عند حدود الانهيار الخطير للعلاقات بين الاتحاد وتركيا فحسب، بل وأدى أيضاً إلى وضع حد لاستعداد القبارصة الأتراك للدخول في مباحثات دولية ترعاها الأمم المتحدة في سبيل التغلب على المأزق القبرصي. وقد جرى تأكيد هذا من جديد بعد الافتتاح الرسمي لمفاوضات القبول في الثامن والعشرين من آذار/ مارس سنة 1998م. بادر وزير الخارجية التركي جيم إلى تنبيه الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة «تقويم خطواتها المقبلة بعناية فائقة قبل فوات الأوان، وقبل أن تقوم إدارة القبارصة اليونانيين بالتمهيد لحرب جديدة في الجزيرة»[52]. لم تنجح جهود الوساطة الأمريكية لاجتراح حل حول قبرص، تلك الجهود التي بذلها مبعوث الرئيس كلينتون الخاص، ريتشارد هولبروك، في ربيع سنة 1998م، في إذابة الجليد[53]. وفي وقت لاحق من تلك السنة ركزت واشنطن جهودها على الحيلولة دون نصب صواريخ (إس ـ 300) أكثر من السعي لكسر الجمود على صعيد المسألة القبرصية بالذات.

بدعم كامل من أنقرة، أعلن دنكطاش أنه لن يعود إلى طاولة المفاوضات مع فريق القبارصة اليونانيين إلاّ بعد أن يتم الاعتراف بالجمهورية التركية الشمال قبرصية على أنها شريك مساو في المباحثات. وقد جرى تقديم صورة الموقف العامة بشكل تفصيلي في مخطط عرضه دنكطاش في الحادي والثلاثين من شهر آب/ أغسطس سنة 1998م، اقترح فيه «اتحاد قبرصي كونفدرالي» مؤلف من

دولتين قبرصيتين متساويتين، وثيقتي الارتباط بمعاهدات خاصة مع «البلدين الأساسيين» بالنسبة إلى الطرفين القبرصيين على التوالي. ويستطيع الاتحاد القبرصي هذا أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي شرط موافقة الجانبين كليهما. أما تركيا فينبغي إعطاؤها جميع الحقوق والواجبات التي تتمتع بها أية دولة عضو في الاتحاد على صعيد الاتحاد القبرصي، إلى أن يتم التحاقها هي نفسها بركب الاتحاد الأوروبي[54]. وبهذا المخطط الذي لم يكن، في جوهره، سوى توضيح لما ظل على الدوام يُعْتَقَد بأنه مضمون أية تسوية قبرصية، تخلى زعيم القبارصة الأتراك، رسمياً، عن الأساس الرسمي المشترك للبحث عن تسوية برعاية دولية، عن صيغة دولة اتحادية قائمة على إقليمين وجاليتين في قبرص.

انطلاقاً من حقيقة العلاقة التكافلية القوية بين تركيا وقبرص الشمالية، يمكن للمرء أن يفترض أن أنقرة كانت تؤيد هذا المخطط تأييداً كاملاً حتى إذا لم تكن إحدى الأطراف التي قامت بصياغته. إنه مطابق للموقف الأكثر قومية وتشدداً من السياسة الخارجية الذي بات سائداً في الأوساط السياسية بأنقرة، وخصوصاً بعد أن استلم بولنت أجويد وحزبه، حزب اليسار الديمقراطي، (DSP)، زمام السياسة الخارجية التركية. فمن شأن وضع المخطط موضع التطبيق على أرض الواقع أن يشكل أفضل الحلول بالنسبة إلى تركيا؛ حيث سيتم تأكيد التقسيم الفعلي لقبرص؛ سيتعزز نفوذ تركيا في الجزء التركي من الجزيرة؛ ستكسب تركيا موطىء قدم على عتبة الاتحاد الأوروبي بفضل وضعها الخاص فيما يتعلق بالاتحاد القبرصي؛ وستصبح عضوية تركيا اللاحقة في الاتحاد أكثر احتمالاً بما لا يقاس ـ ولو لمجرد وضع حد لحالة «العضو الجزئي» الواردة في اقتراح دنكطاش. لا غرابة أن اليونان سارعت فوراً إلى رفض المخطط، وأن الاتحاد الأوروبي لم يبادر، رسمياً، إلى التعليق عليه. ومنذ ذلك الوقت ظل الوضع في قبرص وحولها راكداً لأسباب يتصدرها انشغال

الكيانات الدولية والإقليمية بقصة أوج آلان والحرب في كوسوفا. فبعد تفكيك التهديد المتمثل بصواريخ (إس ـ 300)، ما لبثت قبرص أن انزلقت إلى خارج دائرة الاهتمام الدولي.

لا يمكن اعتبار حال الأمور هذه، بأي شكل من الأشكال، متمتعة برضا الأسرة الدولية، وخصوصاً رضا حلفاء تركيا الغربيين. فاحتمال قبول قبرص مازالت مقسمة لعضوية الاتحاد الأوروبي ينطوي على خطر صب الزيت على نار الخلافات المتفاقمة حول الجزيرة بين تركيا واليونان. أما السير قُدُماً على طريق إضفاء الصفة الرسمية على الجمهورية التركية الشمال قبرصية، وهو الاحتمال الأقوى، جنباً إلى جنب مع زيادة تقليص فرص تركيا لأن تصبح عضواً في الاتحاد، في أي وقت من الأوقات، فيهدد بخطر تمزيق نسيج التحالف في المنطقة. حتى إذا سلّمت اليونان ومعها الاتحاد الأوروبي بواقع التقسيم الدائم للجزيرة، بوصفه إحدى عواقب قبول الجمهورية القبرصية في عضوية الاتحاد، فإن من شأن مثل هذا التصرف أن يزيد من إقصاء تركيا واستعدائها من جانب كل من أوروبا والغرب. ومثل هذا التطور لن يكون دون عواقب معيَّنة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط الأوسع، مثله مثل شبه جزيرة البلقان.